تم تحديث هذه المعلومات في 231221

للنشر على موقعي regenning.se و Government.se

الجهود التي تبذلها السلطات السويدية من أجل تنشئة آمنة ومأمونة للأطفال واليافعين

يتمتع جميع الأشخاص في السويد بنفس الحريات والحقوق الدستورية، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو النسب أو الانتماء الديني. ينص شكل الحكومة (regeringsformen) على أن السلطة العامة يجب أن تمارس مع احترام القيمة المتساوية لجميع الناس وحرية الفرد وكرامته. تدافع السويد أيضاً عن حقوق الأطفال، بغض النظر عن المكان الذي ينحدر منه الأطفال وما هي معتقدات آبائهم وأصولهم. إن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (barnkonventionen)، وهي قانون مطبق في السويد، هي اتفاقية واضحة للغاية، ويجب دائماً مراعاة مصالح الطفل الفضلى في القرارات والإجراءات المتعلقة بالأطفال. بالإضافة إلى ذلك، فقد صادّقت السويد على اتفاقيات دولية أخرى موجودة لحماية حقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان.

يحق لجميع الأطفال واليافعين الحصول على مستقبل آمن ومشرق، كما يحق لهم الحصول على رعاية جيدة والنمو في منزل خالٍ من العنف. تتمتع السويد بتاريخ طويل ومثير للفخر عندما يتعلق الأمر بتهيئة الظروف الجيدة لنمو الطفل على أساس المصالح الفضلى للطفل. هناك بعض الأمثلة على الإصلاحات التي تم تنفيذها في السويد لحماية المصالح الفضلى للطفل، وقد اصبحت أمثلة عالمية، كرعاية الأمومة المجانية، والرعاية الصحية للأطفال، ودوام الأطفال في المدرسة التمهيدية (منازل الحضانة ورياض الأطفال)، بالإضافة الى الحظر المفروض على ضرب الأطفال. هذه المبادرات السويدية هي في بعض الحالات فريدة من نوعها ووضعت في وقت مبكر حدا أدنى يعتبر مرتفعاً للغاية لما يجب أن يكون عليه وضع جميع الأطفال في السويد. يتمتع كل طفل في السويد بحقوق الإنسان الخاصة به. ومما لا ريبَ فيه بأن الطفل هو أعظم واجب ومهمة ملقاة على عاتق الوالدين في الحياة، ولكن للطفل حقوقه الخاصة المنفصلة عن حقوق الوالدين ايضاً. في السويد، من المهم للغاية الاستماع إلى الطفل واحترامه والإدراك بأن ما نفعله مع الطفل وتجاهه يؤثر عليه بقية حياته. إن ما هو في مصلحة الطفل يجب أن يتقرر في كل حالة على حدة ويجب أن يؤخذ في الاعتبار رأي الطفل وخبرته، ولكن المجتمع يتحمل دائما مسؤولية حماية الطفل من إهمال رعايته والاستغلال والاعتداء عليه.

في السويد، هناك دعم يقدم الى الوالدين ويستمر لفترة طويلة لمساعدتهما على تحمل المسؤولية الأبوية. يمكنك الحصول على الدعم والمساعدة عندما لا تكون الأمور على ما يرام. لا يوجد والدين خاليين من الأخطاء، ولكن جميع الإباء والامهات يمكنهما ان يكونا اباءً جيدين تقريباً، وبعضهم يحتاج فقط إلى المساعدة للوصول إلى هذه المهمة، وهي مهمة المجتمع المشتركة لمساعدة العائلات التي لا تستطيع التعامل بشكل كامل مع هذه المهمة. ولهذا السبب توجد هيئة الخدمة الاجتماعية، التي تم إنشاؤها وموجودة لتقديم المساعدة والدعم لحاضني الطفل، فيما اذا طلبا المساعدة أو كانا يحتاجان إليها.

توجد هيئة الخدمة الاجتماعية لتقديم الدعم لكلٍ من الأطفال والبالغين

هيئة الخدمة الاجتماعية هي شبكة الأمان النهائية للمجتمع والسلطة في السويد، التي يجب أن تضمن حصول الأطفال واليافعين على الدعم الذي يحتاجونه خلال فترة نشأتهم، ولكن هيئة الخدمة الاجتماعية تضمن أيضاً أن يحصل حاضني الطفل على الدعم للقيام بواجبهما الأبوي إذا احتاجا ذلك. هيئة الخدمة الاجتماعية مسؤولة عن حماية الأطفال الذين تُساء معاملتهم أو المعرضين لسوء المعاملة. إنها مهمة بالغة الأهمية ولكنها صعبة أيضا. يجب أن يرتكز العمل دائما على ما هو الأفضل للطفل. إذا كان الأطفال واليافعين معرضين لخطر الأذى، فإن المجتمع عليه التزام ومسؤولية لضمان حصولهم على الحماية والدعم الذي يحتاجون إليه. يجب أن تأتي المصالح الفضلى للطفل دائماً قبل مصالح الوالدين البيولوجيين.

هيئة الخدمة الاجتماعية موجودة في جميع البلديات، حيث يعمل فيها مختصون اجتماعيون لديهم معرفة خاصة باحتياجات الأطفال. تتلقى العديد من العائلات المساعدة من هيئة الخدمة الاجتماعية . والشيء المعتاد هو الاتفاق على الدعم الذي يناسب عائلة الطفل بشكل أفضل. على سبيل المثال، يمكن للعائلات التي لديها الكثير من النزاعات أن تلتقي بشخص يجيد مساعدة العائلات على حل مثل هذه المشاكل. باعتبارك أحد الوالدين، يمكنك أيضا الحصول على الدعم في دورك الأبوي من خلال المحادثات. بالنسبة للأطفال، قد تكون هناك فرصة للحصول على شخص داعم أو الالتقاء مع أطفال آخرين في نفس الوضع.

الهدف دائماً هو مصلحة الطفل الفضلى

إذا لم يكن عيش الطفل في منزل والديه يسير على ما يرام، فقد يحتاج الطفل إلى العيش في مكان آخر لبعض الوقت. قد يعيش الطفل، على سبيل المثال، مع عائلة أخرى، مع أحد الأقارب مثلاً، الذي يمكن أن يكون منزل رعاية عائلية أو في دار السكن والرعاية العائلية (HVB). وحتى في مثل هذه الحالة، يحق للوالدين الحصول على الدعم من هيئة الخدمة الاجتماعية . يمكن للوالدين، على سبيل المثال، الحصول على المساعدة لتطوير مهاراتهما في تربية الأبناء. الهدف دائماً هو أن تسير الأمور بصورة جيدة قدر الإمكان للطفل.

اللجوء الى الطوعية هو الخيار الأول

تخضع أنشطة هيئة الخدمة الاجتماعية السويدية في المقام الأول لقانون هيئة الخدمة الاجتماعية ، الذي يقوم على أساس الطوعية. إذا تلقت هيئة الخدمة الاجتماعية معلومات تفيد بأن الطفل تُساء معاملته أو أنه معرض لإساءة المعاملة، فيجب على هيئة الخدمة الاجتماعية التحقق من حاجة الطفل إلى الدعم والحماية. ثم تقترح هيئة الخدمة الاجتماعية المساهمات التي يمكن أن تؤدي الى تحسين وضع العائلة والطفل. في معظم الحالات، تتوصل العائلة وهيئة الخدمة الاجتماعية إلى اتفاق.

عندما لا يحصل الطفل على المساعدة التي يحتاجها

إذا لم يكن من الممكن تقديم المساهمات على أساس طوعي، فهناك أحكام خاصة في قانون رعاية اليافعين (LVU) تتيح اتخاذ قرار بشأن تقديم المساهمات في بعض الحالات حتى بدون موافقة الوالدين أو الطفل. إن القرار المتعلق بوضع اليد على الطفل، حيث لا يُسمح للطفل بالبقاء مع والديه البيولوجيين هو الملاذ الأخير الذي يتم اللجوء اليه، ولا يمكن اتخاذه إلا إذا كانت سلامة الطفل، على سبيل المثال، تتعرض الى خطر داهم. فمن الممكن، على سبيل المثال، أن أحد الوالدين يعاني من سوء الصحة النفسية بشكل كبير جداً أو أنه يعاني من الإدمان، أو أن الطفل يتعرض للعنف أو غير ذلك من أشكال سوء المعاملة. إن سوء الأحوال في حياة الطفل يعني وجود خطر ملموس على صحة الطفل أو نموه، ويُشترط ايضاً عند وضع اليد على الطفل عدم وجود الإمكانية لتقديم الرعاية بصورة طوعية، والمحكمة هي التي تقرر فيما إذا كان الطفل أو الشاب اليافع سيوضع تحت الرعاية، ولكن إذا كان الطفل يحتاج إلى الحماية ووضعه في منزل آخر بشكل طارئ وعاجل، فيمكن لهيئة الخدمة الاجتماعية اتخاذ قرار بشأن تقديم الرعاية الفورية للطفل، حيث تقوم المحكمة بعد ذلك بالنظر في قرار هيئة الخدمة الاجتماعية وتصدر من طرفها قراراً بشأن ذلك. يجب أن تنطلق الحضانة الإجبارية دائما من المصالح الفضلى للطفل.

توجد منازل الرعاية العائلية عندما لا يتمكن الأطفال من البقاء في منزل الوالدين

عندما يحتاج الطفل للعيش في منزل آخر خارج منزل والديه، يجب أن يستضيفه أولاً شخص قريب منه، على سبيل المثال احد الاقرباء، وإذا لم يكن ذلك ممكنا، فهناك عائلات أخرى يمكنها استقبال الطفل في منزلها. هذا ما يدعى بأن الطفل يعيش في منزل الرعاية العائلية.

تُجري هيئة الخدمة الاجتماعية دائماً تحقيقاً بشأن منزل الرعاية العائلية الذي سيعيش فيه الطفل، من خلال المقابلات والزيارات المنزلية والتواصل مع الأشخاص الذين يعرفون العائلة. إذا كان منزل الرعاية العائلية مناسباً، تنظر البلدية فيما إذا كان منزل الرعاية العائلية هذا يتمتع بالشروط اللازمة لرعاية الطفل المعني بالأمر، والذي رأت هيئة الخدمة الاجتماعية أنه يحتاج إلى العيش في مكان آخر لفترة من الوقت.

تقع على عاتق هيئة الخدمة الاجتماعية مسؤولية صوغ الرعاية بطريقة تعزز شعور الطفل بالانتماء، على سبيل المثال، إلى عائلته والأشخاص الآخرين المهمين للطفل وثقافته ولغته.

تعمل هيئة الخدمة الاجتماعية باستمرار في مراقبة وتقييم وتطوير رعاية الأطفال بهدف أن يتمتع الأطفال الذين يجب إيداعهم في منازل أخرى بالاستقرار والنظام والأمن ومنظور طويل المدى. حق الطفل في السلامة والأمان له الأسبقية على حق الوالدين في استعادة أطفالهم.

عندما لا تكون هناك حاجة إلى الرعاية، يجب على لجنة الرعاية الاجتماعية أن تقرر ضرورة إنهاء الرعاية

الفكرة الأساسية هي أن الرعاية لا ينبغي أن تستمر لفترة أطول من اللازم. يجب أن تهدف الرعاية إلى لمّ شمل الطفل مع والديه في أقرب وقت ممكن إذا كان هذا هو الأفضل للطفل. لذلك يجب اعتبار الرعاية جهداً محدداً بوقت معين. يجب على لجنة الرعاية الاجتماعية أن تدرس دائماً الحاجة إلى الرعاية المستمرة للطفل. عندما لا تكون هناك حاجة إلى الرعاية، يجب على لجنة الرعاية الاجتماعية أن تقرر إنهاء الرعاية والتحضير للمّ شمل الطفل مع والديه (حاضني الطفل).

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز حماية الأطفال ومكافحة المعلومات المضللة

- في عامي 2022 و2023، تم تكليف الإدارة الاجتماعية بوضع مقترحات بشأن إجراءات يمكن اتخاذها لتعزيز الثقة طويلة المدى في هيئة الخدمة الاجتماعية بين الأطفال واليافعين والعائلات الذين يحتاجون إلى الدعم والمساعدة. يجب على الإدارة الاجتماعية إجراء حوار مستمر مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات الدينية والجهات الفاعلة الأخرى بشأن العمل الذي تقوم به هيئة الخدمة الاجتماعية مع الأطفال واليافعين والعائلات. الهدف هو نشر المعلومات أيضاً على وسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة انتشار الشائعات والمعلومات الخاطئة حول عمل هيئة الخدمة الاجتماعية . تتضمن المهمة أيضاً تطوير أساليب العمل التي يمكن أن تساهم في خلق ثقة متزايدة في اجراءات هيئة الخدمة الاجتماعية. يجب الانتهاء من هذه المهمة في موعد أقصاه 10 ديسمبر/كانون الأول 2026، وحتى ذلك الحين سيتم إعداد التقارير المرحلية على أساس سنوي.

- تمّ تكليف هيئة الحماية النفسية منذ فبراير/فبراير 2023، بتعزيز القدرة على مقاومة التأثير المعلوماتي غير المبرر على هيئة الخدمة الاجتماعية . يجب الإبلاغ عن انجاز هذه المهمة بحلول 31 يناير/كانون الثاني 2024 على أبعد تقدير.

- تمّ تكليف هيئة دعم المجتمعات الدينية منذ أغسطس/آب 2023، بالتخطيط لبذل جهد إعلامي يستهدف البلديات والمناطق والسلطات لزيادة معرفتها بالمجتمعات الدينية وأنشطتها. وينبغي أن يساهم هذا الجهد في تعزيز التعاون بين الجهات العامة والمجتمعات الدينية بهدف تعزيز المجتمع الديمقراطي. على سبيل المثال، قد تتاح للمجتمعات الدينية الفرصة لتوصيل المعلومات المهمة إلى الأفراد والمجموعات التي يصعب على البلديات والمناطق والسلطات الوصول إليها. يجب الإبلاغ عن انجاز هذه المهمة في موعد أقصاه 15 يناير/كانون الثاني 2024.

- تمّ تكليف الإدارة الاجتماعية ومصلحة الهجرة وهيئة الشرطة بشكل مشترك بتنفيذ مشروع تطويري مدته ثلاث سنوات بشأن مشكلة الأطفال الذين يصلون إلى السويد بدون صحبة احد من حاضنيهم والذين يختفون بعد وصولهم الى السويد. الغرض من هذه المهمة هو زيادة المعرفة في هذا المجال وتطوير أساليب عمل منسقة ومستدامة طويلة الأجل تمنع اختفاء الأطفال. يجب الإبلاغ عن نتائج هذه المهمة بصورة نهائية في أكتوبر/تشرين الاول 2025 والإبلاغ عنها بصورة جزئية في عامي 2023 و2024.

جهود أخرى

- يهدف التحقيق في الاجراءات الرامية إلى الحد من ضعف الموظفين العموميين (2022:02) وتقديم مقترحات دستورية تعني تشديد العقوبة بشأن العنف أو التهديد ضد موظفي الخدمة المدنية وإدخال جريمة جديدة تتعلق بإهانة موظفي الخدمة المدنية. يجب أن يقدم التحقيق تقريرا عن مهمته بحلول الأول من يناير/كانون الثاني 2024 على أبعد تقدير.

- عملت الحكومة على تشديد التشريعات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين وبعض الوظائف الأخرى المفيدة اجتماعيا، والتي تشمل أيضا موظفي هيئة الخدمة الاجتماعية. دخل القانون الجديد حيز التنفيذ في الأول من أغسطس/آب 2023. راجع: "نظرة أكثر وضوحا للجرائم المرتكبة ضد الصحفيين وبعض الفعاليات الأخرى المفيدة اجتماعيا – Regeringen.se" (Skärpt syn på brott mot journalister och vissa andra samhällsnyttiga funktioner - Regeringen.se

- عملت الحكومة على تطوير قانون جديد لحراس النظام العام (ordningsvakter). يدخل القانون الجديد حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2024. يتناول هذا القانون، من بين أمور أخرى، ما يلي: إمكانية زيادة استخدام حراس النظام العام في أماكن أكثر وضمن مناطق جغرافية أكبر مما عليه الحال اليوم. ستتمكن هيئة الخدمة الاجتماعية من خلال القانون الجديد، على سبيل المثال، من التقدم بطلب إلى هيئة الشرطة للحصول على إذن لاستخدام حراس النظام العام في أماكن عملهم. راجع. "قانون جديد لحراس النظام العام - Regeringen.se" (Ny lag om ordningsvakter - Regeringen.se).

- في سبتمبر/ايلول 2023، كلّفت الحكومة مصلحة الشؤون المدرسية بإجراء مسح وتحليل حول تأثير حملة التضليل ضد هيئة الخدمة الاجتماعية على المدارس. يجب على مصلحة الشؤون المدرسية أيضاً تقديم أمثلة على التعاون الناجح بين المدارس وهيئة الخدمة الاجتماعية والشرطة، بالإضافة إلى الجهود الأخرى التي عملت على مواجهة انتشار المعلومات المضللة ونظريات المؤامرة. يجب الإبلاغ عن المهمة بحلول 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 على أبعد تقدير.

يتوفر المزيد من المعلومات على موقعي regenningen.se وsocialstyrelsen.se (الروابط في العمود الأيمن). https://www.socialstyrelsen.se/kunskapsstod-och-regler/omraden/barn-och-unga/barn-och-unga-i-socialtjansten/lvu/fragor-och-svar-om-omhandertagande-av-barn/ وفقا لـ-lvu/ الأسئلة الشائعة حول رعاية الأطفال استناداً الى قانون رعاية اليافعين (LVU) - باللغة العربية (socialstyrelsen.se)